الباب الثالث
أثر سنن الدارقطنى فى اختلاف الفقهاء

الفصل الأول: بين الإمامين أبى حنيفة والدارقطني

الفصل الثاني: مسائل من كتاب الطهارة

الفصل الثالث: مسائل من كتاب الصلاة

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
بين الإمامين أبى حنيفة والدارقطني

المبحث الأول: موقف الدارقطنى من الحنفية

المبحث الثاني: أحاديث خولف فيها أبو حنيفة

obeikandl.com

obeikandl.com

المبحث الأول: موقف الدارقطنى من الحنفية

يُعد هذا الفصل مقدمة مهمة قبل الخوض فى بيان الأثر الفقهى للسنن، فهناك علاقة وثيقة بين الحنفية وبين السبب الذى صنف الدارقطنى السنن من أجله، فإن جميع الشواهد تدل على أن الدارقطنى صنف السنن لبيان قوة أدلة الشافعية، وإظهار ضعف أدلة مخالفيهم وفى مقدمتهم الحنفية، وقد سبق تقرير هذا الأمر فى مبحث موضوع السنن[1]، وسيتأكد ذلك من خلال هذا الباب إن شاء الله تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك فلا بد من توضيح موقف الدارقطنى من الحنفية، المتمثل فى موقفه من الإمام أبى حنيفة وصاحبيه، وموقفه من الأدلة الفقهية للحنفية، وبيان ردود أفعال الحنفية تجاه هذا الموقف، وسنتناول كل أمر من هذه الأمور فى مطلب مستقل.

المطلب الأول: موقف الدارقطنى من الإمام أبى حنيفة وصاحبيه.

المطلب الثاني: موقف الدارقطنى من أدلة الحنفية.

المطلب الثالث: ردود أفعال الحنفية تجاه الدارقطني.

---

(١) (ص١٠١) من هذا البحث.

المطلب الأول: موقف الدارقطنى من الإمام أبى حنيفة وصاحبيه

إن للدارقطنى موقفًا متشددًا تجاه الإمام أبى حنيفة وصاحبيه، يتمثل فى تضعيفه لهم فى مواضع من كتبه، ورواية أقوال شديدة فيهم، كما أنه تتبع ما وقع لأبى حنيفة من أوهام فى رواية الحديث، وسأذكر فى هذا المطلب ما ذكره فيهم قائلاً أو آثرًا، وأذكر فى المبحث الثانى الأحاديث التى خولف فيها أبو حنيفة، وقد وجدتُ لأبى يوسف حديثًا من هذا القبيل فألحقته بأحاديث أبى حنيفة.

الأقوال المتعلقة بأبى حنيفة:

صرح الدارقطنى فى السنن بضعف أبى حنيفة فقال: الحسن بن عمارة وأبو حنيفة ضعيفان[١]. وفى موضع آخر قدم عليه آخرين فقال: غيلان بن جامع وهشيم بن بشير أحفظ من أبى حنيفة للإسناد[٢].

وروى عن مالك قوله فى أبى حنيفة: قاتله الله، ما أجرأه على الله[٣]. مع أن الإسناد إليه مظلم وبعض رجاله غير مشهورين.

«وكان فى أيام أبى حنيفة أربعة من الصحابة: أنس بن مالك بالبصرة، وعبد الله بن أبى أوفى بالكوفة، وسهل بن سعد الساعدى بالمدينة، وأبو الطفيل عامر بن واثلة بمكة، ولم يلق أحدًا منهم ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: إنه لقى جماعة من الصحابة وروى عنهم، ولا يثبت ذلك عند أهل النقل»[٤].

قال السلمى فى سؤالاته: سألت الدارقطنى هل يصح سماع أبى حنيفة عن أنس؟ فقال:

---

(١) سنن الدارقطنى (١/ ٣٢٣ حديث ١).

(٢) سنن الدارقطنى (١/ ١٦٧ حديث ٢١).

(٣) سنن الدارقطنى (٢/ ١٥١ حديث ٥٨).

(٤) تتمة جامع الأصول لابن الأثير (٢/ ٩٥٣) وانظر تأنيب الخطيب (ص٢٣، ٢٤).

لا يصح سماعه عن أنس ولا عن أحد من الصحابة، ولا تصح له رؤية أنس ولا رؤية أحد من الصحابة[١].

«واختلف المحدثون فى حديث أبى حنيفة على قولين: فمنهم من قبله ورآه حجة، ومنهم من ليَّنه لكثرة غلطه فى الحديث ليس إلاَّ. قال على بن المدينى: قيل ليحيى بن سعيد القطان: كيف كان حديث أبى حنيفة؟ قال: لم يكن بصاحب حديث.

قال الذهبي: لم يصرف الإمام همته لضبط الألفاظ والإسناد، وإنما كانت همته القرآن والفقه، وكذلك حال كل من أقبل على فن، فإنه يقصر عن غيره.

وقال يحيى بن معين: أبو حنيفة ثقة. وقال أبو داود: رحم الله مالكًا كان إمامًا، رحم الله أبا حنيفة كان إمامًا»[٢].

وكان الدارقطنى من هؤلاء القائلين بتليين الإمام أبى حنيفة، وهذا الحكم الذى انتهى إليه، إما أن يكون نقلاً عن غيره، وإما أن يكون نتيجة لسبره مروياته، ومقارنتها برواية الثقات، وقد يكون مزيجًا بين الأمرين، ولعل هذا هو الراجح، فقد ذكر الدارقطنى فى مواضع متفرقة من السنن، أحاديث خولف فيها أبو حنيفة، وفى جميع هذه الأحاديث كان الصواب مع من خالفه، مما يدل على أن حكم الدارقطنى كان ناشئًا عن دراسة لمرويات الإمام أبى حنيفة وصاحبيه.

ولقد عاش الدارقطنى فى القرن الرابع الهجري، وهو القرن الذى اشتدت فيه الخصومة بين أتباع المذاهب الفقهية، وساد التعصب المذهبى بين العلماء، وكانت الملاحاة أشد ما تكون بين الحنفية والشافعية، ولا شك فى تأثر الدارقطنى بعصره، وبمن سبقه من المحدثين عند اجتهاده فى الحكم على الإمام أبى حنيفة وصاحبيه.

---

(١) سؤالات السلمى (٣٥٧) وسؤالات السهمى (٣٨٣).

(٢) مناقب الإمام أبى حنيفة وصاحبيه (ص٢٧، ٢٨).

وهذا لا يعنى أننى أوافق الدارقطنى على هذا الحكم، غاية الأمر أننى أحاول معرفة الأسباب التى دفعته إلى ذلك، وموقف الدارقطنى من الإمام أبى حنيفة ليس مستغربًا، فقد سبقه إلى ذلك جماعة من المحدثين، وقد ذكرتُ فى موضع آخر بتفصيل واستفاضة[١]، أسباب طعن المحدثين فى الإمام أبى حنيفة، وعرضتُ لموقف بعض المحدثين منه، ونقلتُ ثناء المحدثين المتأخرين عليه واتفاقهم على فضله وشرفه.

الأقوال المتعلقة بأبى يوسف القاضي:

روى من طريق أبى يوسف عن غَوْرَك بن الحِصْرِم[٢] أبى عبد الله عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**فى الخيل السائمة فى كل فرس دينار**». قال الدارقطني: تفرد به غورك عن جعفر وهو ضعيف جدًّا، ومن دونه ضعفاء[٣].

وقال البرقاني: سألت الدارقطنى عن أبى يوسف صاحب أبى حنيفة. فقال: هو أقوى من محمد بن الحسن[٤].

وقال السلمي: قال الدارقطني: أبو يوسف ومحمد بن الحسن فى حديثهما ضعف[٥].

وقال القاضى أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري: سمعت أبا الحسن الدارقطنى سئل عن أبى يوسف القاضى فقال: أعور بين عميان[٦]. وكان القاضى أبو عبد الله الصيمري[٧]

---

(١) منهج الحنفية فى نقد السنة (ص٣٥: ٧٦).

(٢) تحرف فى المطبوعة إلى الخضرم، والصواب الحصرم بكسر الحاء وسكون الصاد وكسر الراء المهملات، والنسبة إليه الحصرمى، راجع الأنساب للسمعانى (٢/ ٢٢٦).

(٣) سنن الدارقطنى (٢/ ١٢٥ حديث ١).

(٤) سؤالات البرقانى (٥٦٧).

(٥) سؤالات السلمى (٣٠٢).

(٦) هذه زلة عظيمة وسقطة سحيقة لهذا الإمام الناقد، ولكن لكل جواد كبوة، فغفر الله لى وله.

(٧) هو الحسين بن على بن محمد بن جعفر الصيمرى، ولد سنة ٣٥١هـ، كان إمام الحنفية ببغداد، وكان قاضيًا عاملاً خيرًا. روى عن ابن شاهين، وروى عنه أبو بكر الخطيب وقال: كان صدوقًا وافر العقل،

حاضرًا فقام فانصرف، ولم يَعُدْ إلى مجلس الدارقطنى بعد ذلك[١].

وكما اختلف المحدثون بشأن أبى حنيفة اختلفوا أيضًا فى أبى يوسف، فقال البخاري: تركوه. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال الفلاس: صدوق كثير الخطأ.

وقال ابن معين: ما رأيت فى أصحاب الرأى أثبت فى الحديث، ولا أحفظ ولا أصح من أبى يوسف. وقال النسائي: ثقة. وقال ابن حبان: كان شيخًا متقنًا. وقال ابن عدى: لا بأس به. وقال يزيد بن هارون: أنا أروى عنه.

وقال أحمد بن حنبل: كان أبو يوسف منصفًا فى الحديث، وأما محمد بن الحسن وشيخه فكانا مخالفين للأثر. وقال أحمد أيضًا: كان أبو يوسف أميل إلينا من أبى حنيفة ومحمد. وقال المزني: هو أتبع القوم للحديث. وقال عمرو الناقد: صاحب سنة[٢].

الأقوال المتعلقة بمحمد بن الحسن:

قال البرقاني: سألت الدارقطنى عن محمد بن الحسن صاحب أبى حنيفة فقال: قال يحيى بن معين: كذاب. وقال فيه أحمد بن حنبل نحو هذا. قال أبو الحسن الدارقطني: وعندى لا يستحق الترك[٣].

واحتج الشافعى بمحمد بن الحسن فى الحديث، وكان يعظمه فى العلم وقال: حملت عن محمد وقر بُخْتِيٍّ كتبًا. وقال ابن معين: كتبت الجامع الصغير عن محمد بن الحسن. وقال ابن

=

جميل المعاشرة، عارفا بحقوق أهل العلم، وسمعته يقول: حضرت عند أبى الحسن الدارقطني، وسمعت منه أجزاء من كتاب السنن. وتوفى سنة ٤٣٦ هـ. تاريخ بغداد (٨/ ٧٨) والجواهر المضية (٢/ ١١٦).

(١) تاريخ بغداد (١٤/ ٢٦٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٤٧) لسان الميزان (٨/ ٥١٨) ومناقب الإمام أبى حنيفة وصاحبيه (ص٤٠، ٥٨).

(٣) سؤالات البرقانى (٤٦٨).

المديني: صدوق. وقال الذهبي: كان من بحور العلم والفقه قويًّا فى مالك.

قال ابن معين فى رواية: ضعيف. وفى رواية أخرى: ليس بشيء ولا يكتب حديثه. وقال الفلاس: ضعيف. وقال أبو داود: لا شيء، لا يكتب حديثه. وقال ابن عدى: لم تكن له عناية بالحديث، وقد استغنى أهل العلم عن تخريج حديثه[1].

ونكتفى بهذا القدر من أقوال النقاد، فلسنا بصدد دراسة حال هؤلاء الأئمة الأعلام، فقد تجاوزوا القنطرة بعلمهم وفضلهم، ولكن المقصود بيان أن للدارقطنى سلفًا فيما قاله، وإن كان الصواب خلاف ما ذهب إليه، وقد وقع الاختلاف على هؤلاء الأئمة قديمًا، ثم حدث الاتفاق على توثيقهم والثناء عليهم.

ونخلص مما سبق أن للدارقطنى موقفًا متحاملاً على أبى حنيفة وصاحبيه، ويظهر لى من خلال صنيعه فى السنن، وتتبعه للأحاديث التى وهم فيها أبو حنيفة، أن هذا الموقف صادر عن قناعة علمية له، ولا يخلو الأمر من تأثره بمن سبقه من المحدثين، وبالاتجاه السائد آنذاك بين أهل العلم.

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٥١٣) ولسان الميزان (٧/ ٦٠) ومناقب الإمام أبى حنيفة وصاحبيه (ص٥٨، ٥٩) وتعجيل المنفعة (٢/ ١٧٤).

المطلب الثاني: موقف الدارقطنى من أدلة الحنفية

صنَّف الدارقطنى كتاب «السنن»، وأظهر فيه معرفته بمذاهب الفقهاء، واعتنى فيه بتقوية أدلة الشافعية، وبيان ضعف أدلة المخالفين، ولما كان الحنفية هم أكثر المذاهب اختلافًا مع الشافعية، فقد غلب على الكتاب تضعيف أدلة الحنفية.

فتراه يصحح حديث القلتين، وأحاديث رفع اليدين فى الصلاة، وأحاديث الجهر بالبسملة، وأحاديث القراءة خلف الإمام، وأحاديث وجوب العمرة، وحديث لا نكاح إلا بولي، وهى أدلة للمذهب الشافعي.

وعلى الجانب الآخر تراه يضعف حديث الوضوء بالنبيذ، وحديث الأذنان من الرأس وحديث القبلة بعد الوضوء، وحديث القهقهة فى الصلاة، وأحاديث توقيت أكثر النفاس بأربعين، وهى أدلة للمذهب الحنفي.

وهذا الأمر ظاهر فى الكتاب لا يحتاج إلى بيان، ودونك الكتاب من أوله إلى آخره، فلن تجد فيه إلا ما يؤيد ذلك، ولا أعلم أحدًا من أهل العلم تتبع أدلة الحنفية على هذا النحو قبل الدارقطني، ومن ثَمَّ حمل الحنفية عليه، ونسبوه إلى الهوى والعصبية.

يقول أبو على الصدفي: قصد الدارقطنى فى السنن أن يذكر الأحاديث التى يحتج بها الفقهاء فى كتب الخلاف، ويعلل ما يمكن تعليله، وربما نسبه الحنفية إلى التعصب لمذهب الشافعى رحمه الله تعالى[١].

ولهذا نجد القدوري[٢] فى كتابه «التجريد» -وهو كتاب يشتمل على الخلاف بين أبى

---

(١) المعجم فى أصحاب أبى على الصدفى (ص٧٩).

(٢) القدورى هو أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر بن حمدان البغدادى الحنفى صاحب المختصر المعروف بالكتاب، ولد سنة ٣٦٢ هـ فى بيت علم، فقد كان أبوه عالمًا ومحدثًا، فحفظ القرآن الكريم، وتعلم العلوم الشرعية المختلفة، من تفسير وحديث وكلام وفقه وأصول فقه وغيرها، حتى انتهت إليه

حنيفة والشافعي- نجده يعتمد اعتمادًا كبيرًا، على سنن الدارقطنى فى ذكر أدلة الحنفية، ويتعقبه فى مواضع كثيرة فى تضعيفه لأدلتهم، وكان القدورى معاصرًا للدارقطنى لكنه لم يصنف كتابه إلا بعد وفاته.

قال ابن تغرى بردى: وأملى القدورى «التجريد» فى الخلافيات، وأبان فيه عن حفظه لما عند الدارقطنى من أحاديث الأحكام وعللها(١).

وكان القدورى متحفزًا بالدارقطني، يهجم عليه لأدنى مناسبة، فمثلاً ذكر دليلاً للشافعية فى مقدار دية الذمى ثم قال: هذا خبر لا يُعرف، ولم يُذكر فى كتاب من كتب الحديث، ولا أورده الدارقطنى مع جمعه لهم كل ضعيف وشاذ(٢). ا هـ. وسوف أذكر نماذج من تعقباته عليه أثناء دراسة المسائل الفقهية فى الفصول التالية.

وممن اعتمد على سنن الدارقطنى فى تقرير أدلة الحنفية، ووافقه على أغلب كلامه فى تعليل الأحاديث، الحافظ جمال الدين الزيلعى الحنفي(٣) فى كتابه «نصب الراية»، ومع استفادته التامة من الكتاب، لم يخل الأمر من غمزه له أحيانًا، فقال أثناء تخريج حديث: وإنما رواه الدارقطنى فى سننه التى يروى فيها غرائب الحديث(٤).

=

رئاسة الفقه الحنفى ببغداد، وتوفى رحمه الله تعالى سنة ٤٢٨ هـ. تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٧) وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٧٥) والجواهر المضية (١/ ٢٤٧) والفوائد البهية (ص٣٠).

(١) النجوم الزاهرة لابن تغرى بردى (٥/ ٢٥).

(٢) التجريد (١١/ ٥٧٣٠).

(٣) الزيلعى هو عبد الله بن يوسف بن يونس بن محمد الزيلعى الحنفى الملقب بجمال الدين، ولد فى حدود سنة ٧٢٠ هـ، وتلقى الحديث عن الحافظين المزى والذهبي، وتخريجه فى كتاب «نصب الراية» شاهد على سعة اطلاعه فى علوم الحديث، وإنصافه فى ذكر أدلة الخصوم، وتوفى رحمه الله تعالى فى سنة ٧٦٢هـ. الدرر الكامنة (٢/ ٤١٧) وذيل تذكرة الحفاظ (١٢٨، ٣٦٢) والفوائد البهية (ص٣٢٩).

(٤) نصب الراية (١/ ٣٤٠).

وقال العلامة الفنجاني: من مارس كتاب السنن للدارقطنى علم أنه قلَّما يتكلم على هذه الأحاديث، إلا حديثًا خالف الشافعى فيظهر عواره، أو وافقه فيصححه إن وجد إليه سبيلاً، لا أقول إنه يفعل ذلك بهوى النفس، ولكن إذا كان ثقة ضعفه بعضهم أو ضعيفًا وثقه بعضهم، أو وجد مجهولاً يترقب، ويظهر طرفه الموافق لإمامه(١).

وقال العلامة عبد الفتاح أبو غدة: إن الدارقطنى صنف كتاب السنن ليتعقب فيه الأحاديث التى ذكرت فى السنن، وفيها مآخذ ومغامز، وقد عمل بها بعض الفقهاء، أو خفيت عللها على بعض المحدثين، فكشف ما فيها بمهارته الفائقة فى علم العلل، فحقه أن يكون عنوانه واسمه «السنن المعلولة» تغليبا لمضمون الكتاب على جزء يسير منه(٢).

وقال فى موضع آخر: وتعصب الدارقطنى على الإمام أبى حنيفة معروف، وتعصبه لمذهب الشافعى مكشوف، نص عليه غير واحد من العلماء(٣).

ومن ذلك كله نعلم أن موقف الدارقطنى من أدلة الحنفية، كان له أثر كبير فى صفوف الحنفية، لا يقل بحال عن أثر تضعيفه للإمام أبى حنيفة، وبمجموع هذين الأمرين صار الدارقطنى من أشد خصوم الحنفية، كما سيأتى فى ردود أفعالهم تجاهه.

والتساؤل الذى يطرح نفسه الآن، هل كان الدارقطنى متعصبًا للشافعية فى تقوية أدلتهم ومتحاملاً فى تضعيف أدلة الحنفية؟ أم كان منصفًا فى أحكامه على أدلة الفريقين؟ هذا التساؤل سأُجيب عليه عمليًّا من خلال دراسة المسائل الفقهية فى الفصول التالية ولكنِّى أتعجَّل الإجابة عليه فأقول: كان الدارقطنى منصفًا فى الجملة فى أحكامه على أدلة الفريقين، مع أننى لا أُنَزِّه الدارقطنى عن بعض ما نُسب إليه من الانحياز أحيانًا لمذهب الشافعي،

---

(١) التعليق على نصب الراية (٢/ ٨).

(٢) السنة النبوية ومدلولها الشرعى (ص٢٤، ٢٥).

(٣) التعليق على الرفع والتكميل (ص٧).

وسوف أُنَبِّهُ على ذلك فى مواضعه من هذا البحث، فنسأل الله الإنصاف ومجانبة الاعتساف.

ومما يجدر ذكره أن الإمام الدارقطنى تكلم على أدلة الحنفية من وجهة نظر المحدثين، متقيِّدًا بقواعدهم فى نقد المرويات، فنراه كثيرًا -كما رأينا فى الباب السابق- يعلل الحديث بتعارض الوصل والإرسال، وتعارض الاتصال والانقطاع، وتعارض الرفع والوقف، وجميع ذلك داخل فى دائرة القبول عند الحنفية، لأن منهج الحنفية يختلف فى بعض الجوانب عن منهج المحدثين، وقد أوضحتُ الفروق بين المنهجين فى موضع آخر[1].

(١) هو بحثى للماجستير وكان بعنوان «منهج الحنفية فى نقد السنة بين النظرية والتطبيق».

obeikandl.com

المطلب الثالث: ردود أفعال الحنفية تجاه الدارقطني

وكان لموقف الدارقطنى من الإمام أبى حنيفة وصاحبيه، وبيانه لضعف الأدلة الفقهية للمذهب الحنفي، ردود أفعال من قبل الحنفية قديمًا وحديثًا، فأطلقوا ألسنتهم بالطعن فيه والنيل منه، حتى أصابه منهم أذىً كثيرًا، ولأن ردود الأفعال تكون فى الغالب مقرونة بالغضب الشديد، فقد تجاوز بعضهم حد الاعتدال، والاعتدال حلية الرجال.

قال بدر الدين العينى بعد نقله تضعيف الدارقطنى للإمام أبى حنيفة: لو تأدب الدارقطنى واستحيى لما تلفظ بهذه اللفظة فى حق أبى حنيفة، فإنه إمام طبق علمه الشرق والغرب، ولما سئل ابن معين عنه قال: ثقة مأمون ما سمعت أحدًا ضعفه، هذا شعبة بن الحجاج يكتب إليه أن يحدث ويأمره، وشعبة شعبة[1]. وقال أيضًا: كان أبو حنيفة ثقة من أهل الدين والصدق ولم يتهم بالكذب، وكان مأمونًا على دين الله تعالى صدوقًا فى الحديث. وأثنى عليه جماعة من الأئمة الكبار مثل عبد الله بن المبارك ويعد من أصحابه، وسفيان بن عيينة وسفيان الثورى وحماد بن زيد وعبد الرزاق، ووكيع وكان يفتى برأيه، والأئمة الثلاثة: مالك والشافعى وأحمد، وآخرون كثيرون.

وقد ظهر لك من هذا تحامل الدارقطنى عليه وتعصبه الفاسد، وليس له مقدار بالنسبة إلى هؤلاء، حتى يتكلم فى إمام متقدم على هؤلاء فى الدين والتقوى والعلم، وبتضعيفه إياه يستحق هو التضعيف، أفلا يرضى بسكوت أصحابه عنه، وقد روى فى سننه أحاديث سقيمة ومعلولة ومنكرة وغريبة وموضوعة[2]. انتهى كلام العيني.

وقال الكوثري: ومن طرائف صنيع الخطيب أيضًا، روايته عن الدارقطنى أنه قال عن أبى يوسف: أعور بين عميان. بعد أن ذكر عنه من رواية البرقانى أنه قال: هو أقوى من محمد بن الحسن. والدارقطنى هو الذى يذكر محمد بن الحسن فى عداد الثقات الحفاظ، حيث يقول

(١) أخرجه ابن عبد البر فى الانتقاء (ص١٩٧).
(٢) عمدة القارى (٥/ ٦٥).

فى غرائب مالك عن حديث الرفع عند الركوع: حدث به عشرون نفرًا من الثقات منهم محمد بن الحسن. كما تجد هذا النص منه فى نصب الراية[١].

وقد اعترف الدارقطنى فى رواية البرقاني: أن أبا يوسف أقوى من محمد، فيكون أبو يوسف حافظًا ثقة وفوق الثقة عنده، فإذا قال فى بعض المجالس فى حق مثله: أعور بين عميان. كما حكى الخطيب يكون قوله هذا هذيانًا بحتًا وسفهًا صرفًا، فلو عارضه أحد أصحابنا قائلاً: هو الأعمى بين عور. ما بعد عن الصواب، لأن الله أعمى بصيرة هذا المتسافه فى صفات الله سبحانه، حتى دوَّن فى صفات الله سبحانه ما لا يُدَوِّنه إلا مجسِّم، وهو حديث الشاب الجعد القطط، وحديث الإقعاد الذى يلهج هو به، كما أعمى بصيرة كثير من زملائه وهو معهم فى الفروع، فإذن هو فاقد البصر فى المعتقد، كما أنه فاقد البصر فى الفروع، ومن يكون فاقد البصرين يكون هو الأعمى بين أناس عور، لم يفقدوا إلا إحداهما بفقدهم التبصر فى بعض الفروع[٢]. اهـ.

وقال فى موضع آخر: والدارقطنى على طول لسانه فى أبى حنيفة وأصحابه، بما يجاوز الحد جدًّا، تحت تأثير خلافه لهم فى مسائل اعتقادية خطرة، خلا خلافه لهم فى الفروع[٣]. ا هـ.

قلت: لقد أسرف الكوثرى فى حق الدارقطني، وبالغ حتى أفرط، ومال حتى قسط، ووقع فى الشطط والغلط، وكيف ساغ له التعبير بهذه الكلمة الكبيرة، وإنها لكبيرة، وإذا كان الدارقطنى أعمى البصيرة، وحاشاه من ذلك، فمن ذا الذى أعاذه الله من عمى البصيرة، نسأل الله العدل فى الرضا والغضب، والعافية من الإفراط والتفريط[٤].

---

(١) نصب الراية (١/ ٤٠٨).

(٢) تأنيب الخطيب (ص٢٦١) وانظر أيضًا (ص٢٤٣، ٢٤٤).

(٣) التعليق على مناقب الإمام أبى حنيفة وصاحبيه (ص٥٨).

(٤) استعرتُ هذه الكلمة مع بعض التصرف من تعليق العلامة عبد الفتاح أبو غدة على كتاب «قاعدة فى المؤرخين» (ص٤٦) عندما أسرف تاج الدين السبكى فى حق شيخه الحافظ الذهبي.

وقد اشتمل كلام الكوثرى على دعاوى ومغالطات مكشوفة، منها دعوى تناقض الدارقطنى فى أبى يوسف، ومنها دعوى أنه مجسم، ومنها أنه يجرح الرواة ويضعف أدلة الحنفية بالهوى والعصبية، وشاركه فى تلك الدعوى غالب الحنفية.

فأما عن دعوى تناقض الدارقطنى فى أبى يوسف، فليس كذلك لأن الجمع بين كلامه ممكن، فيقال: إن تضعيفه لأبى يوسف لا يتعارض مع تقديمه على محمد، وأما تضعيف محمد فبالنظر إلى حاله مطلقًا، وأما توثيقه لمحمد فالجواب عنه من وجهين:

الأول: أن محمدًا قوى عندهم فيما يرويه فى الموطأ عن مالك وليِّن فيما عدا ذلك، فلا مانع أن يعده الدارقطنى فى ذاك الحديث الذى هو عنده فى الموطأ عن مالك من جملة الثقات الحفاظ، ثم يليِّنه فى سائر شيوخه، ويقول إن أبا يوسف أقوى منه، مع لين أبى يوسف عنده، غاية الأمر أن كلمات الدارقطنى تحتاج إلى تقييد بعضها ببعض، وليس فى ذلك ما يضره، فإن النصوص الشرعية نفسها قد تحتاج إلى تقييد بعضها ببعض[(١)].

الوجه الثاني: أن قول الدارقطني: حدث به عشرون نفرًا من الثقات. لا يقتضى أن يكون كل من ذكره ثقة، وقد سبق توضيح هذا الأمر بشواهده من كلام الدارقطنى فى التوثيق الجماعي، وأنه قد يكون للجميع، وقد يكون للمجموع[(٢)].

وأما عن دعوى التجسيم التى رمى الدارقطنى بها، فهى تهمة تعودنا عليها من الكوثرى فى حق مَنْ يخالفه، ولا يلزم من رواية هذه الأحاديث القول بالتجسيم، ويا لله العجب، فقد ادعى فريق أنه كان سلفيًّا، ويقصدون أنه لم يكن أشعريًّا، وفريق ادعى أنه كان مجسمًا، والحق أنه كان يميل للأشاعرة[(٣)].

---

(١) راجع التنكيل (١/ ٣٧٢).

(٢) انظر (ص٢٤٦) من هذا البحث.

(٣) سبق تقرير ذلك بأدلته (ص٣٦) من هذا البحث.

واستشهد الكوثرى بحديثين الأول منها: حديث الشاب الجعد القطط. وأعرب عنه فى موضع آخر فقال: إن حماد بن سلمة ليس ممن يفرق بين من يأخذ بالسنة وبين من يردها، وهو راوى تلك الطامات فى الصفات منها: رؤية الله فى صورة شاب(١).

وهذا الحديث أخرجه ابن عدى: من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبى ﷺ قال: «**رأيت ربى فى صورة شاب أمرد جعد**»(٢).

وأخرجه الدارقطنى فى كتاب الرؤية من طرق ثابتة عن حماد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال النبى ﷺ: «**رأيت ربى ﷻ**»(٣). وأخرجه بإسناد واهٍ عن حماد بلفظ: «**رأيت ربى فى أحسن صورة**»(٤).

وهذا اللفظ الأخير أخرجه الدارقطنى فى حديث اختصام الملأ الأعلى من طريق جهضم ابن عبد الله اليمامى عن يحيى بن أبى كثير عن زيد بن سلام عن أبى سلام عن عبد الرحمن ابن عائش الحضرمى عن مالك بن يُخَامر عن معاذ بن جبل عن النبى ﷺ قال: «**رأيت ربى ﷻ فى أحسن صورة**»(٥). وذكر الحديث. ثم أخرجه من طرق أخرى، مشيرًا إلى الاختلاف الواقع فى أسانيده(٦)، ولخص هذا الاختلاف فى العلل، ثم قال: ليس فيها صحيح وكلها مضطربة(٧).

---

(١) تأنيب الخطيب (ص١٣٣).

(٢) الكامل فى ضعفاء الرجال (٢/ ٢٦١) وابن الجوزى فى العلل المتناهية (١/ ٢٢).

(٣) كتاب الرؤية (ص٣٤٥، ٣٤٦) وأخرجه أحمد فى مسنده (١/ ٢٨٥، ٢٩٠) وقال الهيثمى فى مجمع الزوائد (١/ ٧٨): رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

(٤) كتاب الرؤية (ص٣٤٧).

(٥) كتاب الرؤية (ص٣١١، ٣١٢) وأخرجه الترمذى (٣٥٤٣) كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة (ص). قال أبو عيسى: حديث حسن صحيح. سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: حديث حسن صحيح. وأحمد فى المسند (٥/ ٢٤٣) والبيهقى فى الأسماء والصفات (ص٢٩٩).

(٦) كتاب الرؤية (ص٣١٤: ٣٣٣).

(٧) العلل للدارقطنى (٤/ ٥٤: ٥٧) وانظر علل الحديث لابن أبى حاتم (١/ ٢١٢ حديث ٢٦).

وأخرج الدارقطنى من طريق مروان بن عثمان[١] عن عمارة بن عامر[٢] عن أم الطفيل امرأة أبى بن كعب: أنها سمعت رسول الله ﷺ يذكر: أنه رأى ربه ﷻ فى النوم فى صورة شاب ذى وفرة، قدماه فى الخضرة عليه نعلان من ذهب، على وجهه فراش من ذهب[٣].

وذكر أبو بكر الخلال فى كتاب العلل: أخبرنى محمد بن على حدثنى مهنا قال سألت أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فَحَوَّل وجهه عنى، قال: هذا حديث منكر لا يُعرف، هذا رجل مجهول - يعنى مروان - ولا يُعرف أيضًا عمارة[٤].

وقال البخاري: حديث منكر، لا يُعرف سماع عمارة من أم الطفيل[٥].

وقال ابن حبان: حديث منكر، لم يسمع عمارة من أم الطفيل، وإنما ذكرته لكى لا يغتر الناظر فيه فيحتج به[٦]. وقال ابن حجر: وهو متن منكر[٧].

هذا حال حديث الشاب الذى تذرع الكوثرى به لرمى الدارقطنى بالتجسيم، فالدارقطنى صرح باضطراب حديث معاذ، ولا يخفى على مثله حال حديث أم الطفيل، فكيف ينسب إليه القول بالتجسيم من خلال هذه الأحاديث وهو لا يرى ثبوتها أصلاً، ولكن

---

(١) مروان بن عثمان بن أبى سعيد المعلى الزرقى، قال أبو حاتم: ضعيف. وقال النسائي: مَنْ مروان بن عثمان حتى يصدق على الله. تهذيب الكمال (٢٧/ ٣٩٨) وميزان الاعتدال (٤/ ٩٢).

(٢) عمارة بن عامر بن حزم الأنصارى، قال الذهبي: لا يُعرف، ذكره البخارى فى الضعفاء. ميزان الاعتدال (٣/ ١٧٧) ولسان الميزان (٦/ ٥٨).

(٣) كتاب الرؤية (ص٣٥٨، ٣٥٩) وأخرجه ابن أبى عاصم فى كتاب السنة (١/ ٢٠٥، ٤٧١) والطبرانى فى المعجم الكبير (٢٥/ ١٤٣) والبيهقى فى الأسماء والصفات (ص٤٤٦) والخطيب فى تاريخ بغداد (١٣/ ٣١١) وابن الجوزى فى العلل المتناهية (١/ ١٥) وفى الموضوعات (١/ ١٨١).

(٤) العلل المتناهية (١/ ١٥، ١٦) والموضوعات (١/ ١٨١، ١٨٢).

(٥) التاريخ الكبير (٦/ ٥٠٠).

(٦) الثقات لابن حبان (٥/ ٢٤٥).

(٧) تهذيب التهذيب (١٠/ ٩٥).

هكذا يفعل التعصب بأهله، ولله فى خلقه شؤون.

وعلى فرض ثبوت هذه الأحاديث فهى محمولة على رؤيا المنام، كما جاء مصرحًا به فى رواية أحمد والترمذي، ورؤيا المنام تجيء غالبًا على وجه التمثيل المفتقر للتأويل(١).

قال الحافظ السيوطي: وهذا الحديث إن حمل على رؤية المنام فلا إشكال، وإن حمل على اليقظة فقد سئل عنه العلامة كمال الدين ابن الهمام فأجاب: بأن هذا حجاب الصورة(٢).

وأما حديث الإقعاد: فأخرجه أبو بكر الخلال من طريق سلم بن جعفر عن الجريرى عن سيف السدوسي(٣) عن عبد الله بن سلام قال: إذا كان يوم القيامة ينزل الجبار عن عرشه وقدميه على الكرسي، فيقعد محمدًا على الكرسي. قال فقلت للجريري: يا أبا مسعود يقعده على الكرسي. قال: نعم يقعده معه على العرش(٤).

وروى الخلال وابن أبى عاصم من طريق ابن فضيل عن الليث عن مجاهد فى قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [الإسراء: ٧٩] قال: يقعده معه على العرش(٥).

ولم أجد هذا الحديث ولا ذاك الأثر فى شيء من مصنفات الدارقطنى التى بين يدي، والحديث من إسرائيليات ابن سلام، والأثر من تفسير مجاهد، وليس بمثل هذين تثبت العقائد، ومن ذلك كله نعلم أن الكوثرى رمى الدارقطنى بالتجسيم دون بينة أو دليل، وأن السبب الحقيقى فى اتهامه له بذلك، هو رغبته فى تشويه صورته والحط من قدره، عقابًا له على تضعيف أبى حنيفة وصاحبيه.

---

(١) راجع الأسماء والصفات للبيهقى (ص٤٤٧).

(٢) اللآلئ المصنوعة (١/ ٢٩) وتنزيه الشريعة (١/ ١٤٥) والفوائد المجموعة (ص٤٤٧) وفيض القدير (٤/ ٦) وكشف الخفاء (١/ ٥٢٧).

(٣) سيف السدوسى مجهول لا يُعرف.

(٤) السنة للخلال (١/ ٢٠٩) وانظر تأنيب الخطيب (ص٢٠٥).

(٥) السنة للخلال (١/ ٢١٣) والسنة لابن أبى عاصم (١/ ٣٠٥).

أما عن دعوى أنه جرح أبا حنيفة وصاحبيه لخلافه معهم فى الأصول والفروع، فليس لها أساس من الصحة، فالإمام الدارقطنى إمام ناقد عارف بأسباب الجرح والتعديل، ولو كان ما قاله الكوثرى صحيحًا، لما رأينا الدارقطنى يوثق زفر بن الهذيل[1]، وهو الصاحب الثالث للإمام أبى حنيفة، ولكنه الإنصاف والتحرى والأمانة العلمية، والمبحث التالى يؤكد أن تضعيفه لأبى حنيفة كان صادرًا عن قناعة علمية، وليس عن هوى وعصبية.

(١) سؤالات البرقانى (١٧٥).

obeikandl.com

المبحث الثاني: أحاديث خولف فيها أبو حنيفة
الحديث الأول

روى الدارقطنى من طريق شعيب بن أيوب عن أبى يحيى الحِمَّانى، ومن طريق الحسن ابن يوسف المروروذى عن أبى يوسف القاضى كلاهما عن أبى حنيفة عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن على ﷺ: أنه توضأ فغسل يديه ثلاثًا، ومضمض واستنشق ثلاثًا، وغسل وجهه ثلاثًا، وذراعيه ثلاثًا، ومسح برأسه ثلاثًا، وغسل رجليه ثلاثًا، ثم قال: من أحب أن ينظر إلى وضوء رسول الله ﷺ كاملاً فلينظر إلى هذا. وقال شعيب: هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ[١].

قال الدارقطني: هكذا رواه أبو حنيفة عن خالد بن علقمة قال فيه: ومسح رأسه ثلاثًا. وخالفه جماعة من الحفاظ الثقات منهم: زائدة بن قدامة[٢]، وسفيان الثوري[٣]، وشعبة[٤]، وأبو عوانة[٥]، وشريك[٦]، وأبو الأشهب جعفر بن الحارث، وهارون بن سعد، وجعفر بن محمد، وحجاج بن أرطاة، وأبان بن تغلب، وعلى بن صالح بن حيى وحازم بن إبراهيم، وحسن بن صالح، وجعفر الأحمر، فرووه عن خالد بن علقمة فقالوا فيه: ومسح رأسه مرة.

---

(١) سنن الدارقطنى (١/ ٨٩ حديث ١) وأخرجه أبو نعيم فى مسند أبى حنيفة (ص٩٨) والبيهقى فى السنن الكبرى (١/ ٦٣) من طريق أبى يحيى الحمانى، وأخرجه أبو محمد البخارى وطلحة العدل وابن المظفر من طريق أبى يوسف (جامع المسانيد ص٢٣٦، ٢٣٨).

(٢) أخرجه من طريقه الدارقطنى (١/ ٩٠ حديث ٢) وأحمد فى مسنده (١/ ١٣٥) وأبو داود (١١٢) كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبى ﷺ. والنسائى (٩١) كتاب الطهارة، باب بأى اليدين يستنثر.

(٣) أخرجه من طريقه أحمد فى مسنده (١/ ١١٥، ١١٦) مختصرًا.

(٤) أخرجه من طريقه أبو داود (١١٣) والنسائى (٩٣) ووهم شعبة فقال: مالك بن عرفطة. قال النسائي: هذا خطأ والصواب خالد بن علقمة وليس مالك بن عرفطة. وانظر سنن الترمذى (٤٩) والعلل لابن أبى حاتم (١/ ٢٦٩ رقم ١٤٥) والعلل للدارقطنى (٤/ ٤٩).

(٥) أخرجه من طريقه أبو داود (١١١) والنسائى (٩٢).

(٦) أخرجه من طريقه أحمد فى مسنده (١/ ١٢٥).

إلا أن حجاجًا من بينهم جعل مكان عبد خير: عمرًا ذا مر ووهم فيه، ولا نعلم أحدًا منهم قال فى حديثه إنه مسح رأسه ثلاثا غير أبى حنيفة.

ومع خلاف أبى حنيفة فيما روى لسائر من روى هذا الحديث، فقد خالف فى حكم المسح فيما روى عن على ﷺ عن النبى ﷺ فقال: إن السنة فى الوضوء مسح الرأس مرة واحدة. اهـ.

أنكر الدارقطنى على الإمام أبى حنيفة أمرين:

الأمر الأول: أن جماعة من الثقات الحفاظ -ذكر منهم أربعة عشر راويًا- خالفوه فى روايته لهذا الحديث، فقد رووه جميعًا بلفظ: ومسح رأسه مرة. ورواه أبو حنيفة بلفظ: ومسح رأسه ثلاثًا.

الأمر الثاني: أن مقتضى رواية أبى حنيفة للحديث بهذا اللفظ أن يقول به، ولكنه خالفه وقال: إن السنة فى الوضوء مسح الرأس مرة واحدة.

ويبدو أن الدارقطنى كان حريصًا على إشاعة هذه المخالفة عن الإمام أبى حنيفة، فلم يدع مناسبة إلا ذكرها، فذكرها فى السنن، وفى العلل[١]، وفى الغرائب والأفراد[٢].

وقبل مناقشة الدارقطنى فيما اتهم به أبا حنيفة لا بد من التحقق من أمرين:

الأول: ثبوت الرواية عن أبى حنيفة بهذا اللفظ.

الثاني: مذهب أبى حنيفة فى مسح الرأس.

أما عن رواية أبى حنيفة لهذا اللفظ فقد اختُلف عليه، فرواه عنه جماعة من الثقات منهم:

---

(١) العلل للدارقطنى (٤/ ٥١).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١/ ٢٤٤).

أبو يحيى الحمانى وأبو يوسف القاضي[١] وزفر بن الهذيل، وأبو قرة الزبيدي[٢]، والقاسم بن الحكم[٣]، ومكى بن إبراهيم، والمعافى بن عمران، وإسحاق الأزرق[٤]، بلفظ: ومسح رأسه ثلاثًا.

ورواه عنه ثلاثة من الضعفاء والمتروكين وهم: خارجة بن مصعب، والجارود بن يزيد وأسد بن عمرو البجلى[٥]، بلفظ: ومسح رأسه مرة.

إذن فالثابت عن أبى حنيفة رواية: ومسح رأسه ثلاثًا. ومن ذلك نعلم أن الدارقطنى كان محقًّا فيما قرره من مخالفة أبى حنيفة لسائر من روى الحديث.

وأما عن مذهب أبى حنيفة فى مسح الرأس فالمشهور عنه: أن السنة فى مسح الرأس مرة واحدة بماء واحد. ورُوى عنه: ثلاث مرات بماء واحد[٦]. ويرى الشافعى أنه يستحب مسح الرأس ثلاثًا، وقال أكثر العلماء: إنما يسن مسحة واحدة[٧].

وبعد أن تحققنا من صحة ما نسبه الدارقطنى لأبى حنيفة رواية ومذهبًا، يمكننا الآن مناقشة الدارقطنى فيما اتهم به أبا حنيفة فأقول:

تضمن إنكار الدارقطنى اتهامًا لأبى حنيفة بمخالفة السنة، فقد اعتبر الدارقطنى مخالفة أبى حنيفة لما روى تهمة رماه بها، واعتبره بذلك يخالف السنة، وهو أمر لا يُوافق عليه، لأن

---

(١) رواية الحمانى وأبى يوسف سبق تخريجها.

(٢) رواية زفر وأبى قرة أخرجها أبو نعيم فى مسند أبى حنيفة (ص٩٨).

(٣) رواية القاسم بن الحكم أخرجها أبو نعيم فى مسند أبى حنيفة (ص٩٨) وأبو محمد البخارى وطلحة العدل (جامع المسانيد ص٢٣٥، ٢٣٦).

(٤) أخرج رواية الثلاثة أبو محمد البخارى (جامع المسانيد ص٢٣٨).

(٥) أخرج رواية الثلاثة أبو محمد البخارى (جامع المسانيد ص٢٣٦، ٢٣٧).

(٦) راجع التجريد (١/ ١٢١) والمبسوط (١/ ٧) وبدائع الصنائع (١/ ٥) وفتح القدير (١/ ٣٣).

(٧) راجع منح الجليل (١/ ٩٠) والمجموع (١/ ٤٦١) والمغنى (١/ ١٧٨).

مخالفة الراوى لما رواه تحتمل أمورًا غير ذلك، فالراوى قد يروى حديثًا ويخالفه لعلمه بضعفه أو نسخه، أو لنسيان طرأ له، أو لمعارض أقوى منه، كما هو الحال فى مسألة مسح الرأس التى نحن بصددها.

فإن الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن جماعة من الصحابة فى صفة وضوء النبى ﷺ جاء فيها مسح الرأس مرة واحدة، وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة فى هذه المسألة، ووافقه عليه أكثر أهل العلم، فأبو حنيفة خالف ما رواه لما هو أصح منه، وليس إعراضًا عنه، وهو أمر يستأهل المدح والثناء، ولا يستوجب التهمة والإنكار.

ولكن لما كان مذهب الشافعى مخالفًا للأحاديث الصحيحة فى هذه المسألة، جعل ذلك الدارقطنى فى حيرة من أمره، وكأنه لما لم يجد ما يدفع به أدلة أبى حنيفة، اتجه إلى اتهامه بمخالفة ما روى، ثم ذهب يستدل للشافعى بأحاديث لا تقوى على معارضة أدلة الجمهور، وهذا يدفعنا إلى التوسع بذكر أدلة المسألة لنتبين صحة ما ذكرتُه.

أدلة الجمهور:

١- روى البخارى ومسلم من طريق يحيى بن عمارة بن أبى الحسن عن عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى فى وصف وضوء رسول الله ﷺ قال: فمسح رأسه فأقبل بهما وأدبر مرة واحدة[(١)].

٢- روى البخارى ومسلم من طريق حمران مولى عثمان بن عفان: أنه رأى عثمان دعا بإناء، فأفرغ على كفيه ثلاث مرار فغسلهما، ثم أدخل يمينه فى الإناء فمضمض واستنشق، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ويديه إلى المرفقين ثلاث مرار، ثم مسح برأسه، ثم غسل رجليه ثلاث مرار إلى الكعبين، ثم قال: قال رسول الله ﷺ «**من توضأ نحو وضوئى هذا، ثم صلى ركعتين لا يحدث فيهما نفسه، غُفر له ما تقدم من ذنبه**»[(٢)].

---

(١) البخارى (١٨٦) كتاب الوضوء، باب مسح الرأس كله ومسلم (٥٨١) كتاب الطهارة، باب فى وضوء النبى ﷺ..

(٢) البخارى (١٥٩) كتاب الوضوء، باب الوضوء ثلاثًا ثلاثًا ومسلم (٥٦٠) كتاب الطهارة، باب صفة الوضوء وكماله.

قال أبو داود: أحاديث عثمان الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة، فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثًا وقالوا فيها ومسح رأسه، ولم يذكروا عددًا كما ذكروا فى غيره(١).

٣- روى أبو داود والترمذى من طريق أبى حية عن على: أنه توضأ ومسح برأسه مرة ثم قال: أحببت أن أريكم كيف كان طهور رسول الله ﷺ(٢).

٤- روى الترمذى عن الرُّبَيِّع بنت مُعَوِّذ بن عَفْراء أنها رأت النبى ﷺ يتوضأ قالت: مسح رأسه ومسح ما أقبل منه وما أدبر وصُدْغَيْه وأذنيه مرة واحدة(٣).

أدلة الشافعية:

استدل الشافعية بأحاديث بعضها صريحة وبعضها بالمفهوم، فأما الصريحة فمنها:

١- ما رواه الدارقطنى عن عثمان فى صفة الوضوء من عدة طرق بلفظ: ومسح برأسه ثلاثًا، ولا تخلو أسانيدها من مقال، مع مخالفتها للأحاديث الثابتة عنه.

- فرواه من طريق إسحاق بن يحيى بن طلحة، عن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب عن أبيه عبد الله بن جعفر عن عثمان بن عفان وفيه: ومسح برأسه ثلاثًا(٤).

قال الدارقطني: هذا إسناد لم يختلف فيه، إلا أن إسحاق بن يحيى ليس بالقوى(٥).

- ورواه من طريق يحيى بن آدم عن إسرائيل عن عامر بن شقيق بن جمرة عن شقيق بن

---

(١) سنن أبى داود (عقب حديث ١٠٨).

(٢) أبو داود (١١٦) والترمذى (٣٤) وقال: حسن صحيح. وقد سبق تخريجه من طريق خالد بن علقمة عن عبد خير عن على، وذكر الاختلاف عليه، وتصحيح الدارقطنى لرواية: مسح الرأس مرة واحدة.

(٣) الترمذى (٤٨) وقال: حسن صحيح، وقد روى من غير وجه عنِ النبى ﷺ أنه مسح برأسه مرة.

(٤) سنن الدارقطنى (١/ ٩١ حديث ١) (حديث ٣٠١).

(٥) إسحاق بن يحيى قال عنه يحيى بن سعيد القطان: شبه لا شىء. وقال ابن معين: لا يُكتب حديثه. وقال أحمد والنسائي: متروك الحديث. وقال البخاري: يتكلمون فى حفظه. وقال أبو زرعة: واهى الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث ليس بقوى. تهذيب الكمال (٢/ ٤٨٩) وميزان الاعتدال (١/ ٢٠٤).

سلمة عن عثمان[١]. وعامر بن شقيق لين الحديث[٢].

- ورواه من طريق عبد الرحمن بن وردان عن أبى سلمة عن حمران عن عثمان[٣]. وابن وردان قال عنه ابن معين: صالح[٤].

- ورواه من طريق محمد بن عبد الله بن أبى مريم عن ابن دارة مولى عثمان بن عفان عن عثمان[٥]. وابن دارة مجهول الحال[٦].

- ورواه من طريق صالح بن عبد الجبار عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلمانى عن أبيه عن عثمان[٧]. وصالح مجهول الحال[٨]، وابن البيلمانى منكر الحديث[٩].

٢- ومنها ما رواه الدارقطنى من طريق مسهر بن عبد الملك بن سلع عن أبيه عن عبد

---

(١) سنن الدارقطنى (١/ ٩١ حديث ٢) وأخرجه أبو داود (١١٠) وقال: رواه وكيع عن إسرائيل قال: توضأ ثلاثًا فقط ا هـ كما فى مسند أحمد (١/ ٥٧) وخالفه أيضًا مصعب بن المقدام وابن نمير وعبد الرحمن ابن مهدى وأبو غسان فرووه عن إسرائيل بلفظ: ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما. وروايتهم فى سنن الدارقطنى (١/ ٨٦ حديث ١٢، ١٣).

(٢) عامر بن شقيق ضعفه ابن معين وقال أبو حاتم: ليس بقوى. وقال النسائي: ليس به بأس. تهذيب الكمال (١٤/ ٤١) وميزان الاعتدال (٢/ ٣٥٩).

(٣) سنن الدارقطنى (١/ ٩١ حديث ٣) وأخرجه أبو داود (١٠٧) والبزار فى مسنده (٤١٨) وقال: ولا نعلم روى أبو سلمة بن عبد الرحمن عن حمران إلا هذا الحديث.

(٤) تهذيب الكمال (١٧/ ٤٧٧).

(٥) سنن الدارقطنى (١/ ٩٢ حديث ٤).

(٦) تلخيص الحبير (١/ ٨٤).

(٧) سنن الدارقطنى (١/ ٩٢ حديث ٥).

(٨) قال ابن القطان فى بيان الوهم والإيهام (٣/ ٩٣): صالح بن عبد الجبار لا أعرفه إلا فى هذا الحديث، وهو مجهول الحال. وراجع ميزان الاعتدال (٢/ ٢٩٦) ولسان الميزان (٤/ ٢٩٠).

(٩) محمد بن عبد الرحمن بن البيلمانى قال عنه أبو حاتم والبخارى والنسائي: منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٩٤) وميزان الاعتدال (٣/ ٦١٧) وذكره الدارقطنى فى الضعفاء والمتروكين (٤٥٥).

خير عن على: أنه توضأ ثلاثًا ثلاثًا، ومسح برأسه وأذنيه ثلاثًا، وقال: هكذا وضوء رسول الله ﷺ أحببت أن أريكموه[(١)]. ومسهر لين الحديث[(٢)].

يتبين مما سبق نكارة الروايات التى صرحت بمسح الرأس ثلاثًا، لضعف أسانيدها ومخالفتها للأحاديث الثابتة، والعجب من إمامنا الدارقطنى لسكوته عنها مع علمه بنكارتها فمثل هذه العلل لا تخفى على أمثاله من الجهابذة، ولا أجد عذرًا لإمامنا الدارقطنى فى سكوته عنها سوى إرادته نصرة مذهبه، والله أعلم.

ولله در الإمام البيهقى وهو إمام الشافعية والمنتصر لهم، عندما وقف على هذه الروايات وحكم بضعفها، فكان أعدل من الدارقطنى وأنصف.

قال البيهقي: وقد رُوى من أوجه غريبة عن عثمان ذكر التكرار فى مسح الرأس، إلا أنها مع خلاف الحفاظ الثقات ليست بحجة عند أهل المعرفة، وإن كان بعض أصحابنا يحتج بها[(٣)]. ثم قال: وقد روى من أوجه غريبة عن على بن أبى طالب، والرواية المحفوظة عنه غيرها[(٤)].

٣- أما الأحاديث التى استدل بها الشافعية بالمفهوم فمنها ما رواه مسلم عن أبى أنس: أن عثمان توضأ بالمقاعد فقال ألا أريكم وضوء رسول الله ﷺ ثم توضأ ثلاثًا ثلاثًا[(٥)].

قال البيهقي: وعلى هذا اعتمد الشافعى فى تكرار المسح، وهذه رواية مطلقة، والروايات الثابتة المفسرة عن عثمان، تدل على أن التكرار وقع فيما عدا الرأس من الأعضاء، وأنه مسح

(١) سنن الدارقطنى (١/ ٩٢ حديث ٦).

(٢) مسهر بن عبد الملك قال عنه البخاري: فيه بعض النظر. وقال النسائي: ليس بالقوى. وقال أبو داود أصحابنا لا يحمدونه. تهذيب الكمال (٢٧/ ٥٧٨) وميزان الاعتدال (٤/ ١١٣).

(٣) السنن الكبرى (١/ ٦٢).

(٤) السنن الكبرى (١/ ٦٣).

(٥) مسلم (٥٦٧).

برأسه مرة واحدة[١].

قال النووى: قال أبو داود فى سننه وغيره من الأئمة: الصحيح فى أحاديث عثمان وغيره مسح الرأس مرة، وقد سلم لهم البيهقى هذا واعترف به ولم يجب عنه، مع أنه المعروف بالانتصار لمذهب الشافعى ﷺ[٢].

فإذا تقرر جميع ذلك علمنا: أن الدارقطنى كان محقًّا فيما نسبه لأبى حنيفة من وهم فى الرواية، ولم يكن محقًّا فيما اتهمه به من مخالفة السنة، وأن أبا حنيفة مع وهمه فى الرواية أصاب السنة فى النهاية.

الحديث الثاني

- روى الدارقطنى من طرق عن سفيان الثورى عن أبى روق عن إبراهيم بن يزيد التيمى عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يتوضأ، ثم يقبل بعد ما يتوضأ، ثم يصلى ولا يتوضأ[٣]. ثم رواه من طريق أبى حنيفة عن أبى روق الهمدانى عن إبراهيم التيمى عن حفصة زوج النبى ﷺ عن رسول الله ﷺ: أنه كان يتوضأ للصلاة، ثم يقبل ولا يحدث وضوءًا[٤].

قال الدارقطني: لم يروه عن إبراهيم التيمى غير أبى روق عطية بن الحارث، ولا نعلم حدث به عنه غير الثورى وأبى حنيفة واختلفا فيه: فأسنده الثورى عن عائشة، وأسنده أبو

---

(١) السنن الكبرى (١/ ٦٢).

(٢) المجموع (١/ ٤٦٢).

(٣) سنن الدارقطنى (١/ ١٤٠، ١٤١ حديث ٢٠: ٢٢) وأخرجه أبو داود (١٧٨) والترمذى تعليقًا (٨٦) والنسائى (١٧٠) وأحمد (٦/ ٢١٠).

(٤) سنن الدارقطنى (١/ ١٤١ حديث ٢٣) ومسند أبى حنيفة لأبى نعيم (ص٢٠٦، ٢٧٤، ٢٧٥).

حنيفة عن حفصة، وكلاهما أرسله، وإبراهيم التيمى لم يسمع من عائشة ولا من حفصة ولا أدرك زمانهما[١].

أعل الدارقطنى الحديث بعدة علل سنتكلم عنها فى موضع لاحق[٢]، والذى يعنينا فى هذا المقام إعلاله للحديث باختلاف الثورى وأبى حنيفة فى راوى الحديث، ولا يخفى أن ذلك الاختلاف لا يضر الحديث، وإنما قصد الدارقطنى تخطئة أبى حنيفة فى روايته، فقد طعن المحدثون على أبى حنيفة بكثرة الأخطاء فى روايته[٣].

والدليل على ذلك أن الدارقطنى يقدم الثورى على أبى حنيفة، فالثورى عنده من الرفعاء الثقات[٤]، وأبو حنيفة ضعيف من الضعفاء[٥]، وبعيدًا عن المفاضلة بين الإمامين الجليلين، يمكن أن يجاب عن هذا الاختلاف بأنه لا مانع من رواية الحديث عن عائشة وحفصة عن النبى ﷺ، كما هو الحال فى كثير من الأحاديث[٦].

---

(١) سنن الدارقطنى (١/ ١٤١ عقب حديث ٢٠).

(٢) انظر (ص٥٤٠) من هذا البحث.

(٣) راجع المجروحين لابن حبان (٣/ ٦١).

(٤) سنن الدارقطنى (١/ ١٧٢حديث ٤٧) وانظر موسوعة أقوال الدارقطنى (١/ ٢٩١ رقم ١٤٧٩).

(٥) سنن الدارقطنى (١/ ٣٢٣حديث ١) وراجع (ص٤٦٤) من هذا البحث.

(٦) توضيح المخبوء (ص٧٨).

الحديث الثالث

- روى الدارقطنى من طريق مكى بن إبراهيم عن أبى حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد الجهنى عن النبى ﷺ قال: بينما هو فى الصلاة إذ أقبل أعمى يريد الصلاة فوقع فى زُبْيَة، فاستضحك القوم حتى قهقهوا، فلما انصرف النبى ﷺ قال: «**من كان منكم قهقه فليعد الوضوء والصلاة**»(١). وخالفه غيلان بن جامع وهشيم فروياه عن منصور بن زاذان عن ابن سيرين.

- ثم رواه من طريق غيلان عن منصور الواسطى -وهو ابن زاذان- عن ابن سيرين عن معبد الجهنى قال كان النبى ﷺ يصلى الغداة فجاء رجل أعمى، وقريب من مصلى رسول الله ﷺ بئر على رأسها جُلَّةٌ، فجاء الأعمى يمشى حتى وقع فيها، فضحك بعض القوم وهم فى الصلاة، فقال النبى ﷺ بعد ما قضى الصلاة: «**من ضحك منكم فليعد الوضوء وليعد الصلاة**»(٢).

- ومن طريق هشيم عن منصور عن ابن سيرين وخالد عن حفصة عن أبى العالية أن النبى ﷺ كان يصلى، فمر رجل فى بصره سوء على بئر عليها خَصَفَةٌ(٣) فوقع فيها، فضحك من كان خلف رسول الله ﷺ فلما قضى صلاته قال: «**من كان منكم ضحك فليعد الوضوء والصلاة**»(٤).

قال الدارقطني: وروى هذا الحديث أبو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن

---

(١) سنن الدارقطنى (١/ ١٦٧ حديث ٢٢) وأخرجه أبو نعيم فى مسند أبى حنيفة (ص٢٢٢، ٢٢٣) من طريق زفر ومكى بن إبراهيم كلاهما عن أبى حنيفة عن منصور عن الحسن عن أبى سعيد.

(٢) سنن الدارقطنى (١/ ١٦٧ حديث ٢٣).

(٣) الخَصَفَة بالتحريك واحدة الخَصَف وهى الجُلَّة التى يُكْنَز فيها التمر وكأنها فَعَل بمعنى مفعول من الخَصْف، وهو ضم الشيء إلى الشيء لأنه شيء منسوج من الخُوص. النهاية مادة خصف.

(٤) سنن الدارقطنى (١/ ١٦٧، ١٦٨ حديث ٢٤).

معبد الجهنى مرسلاً عن النبى ﷺ ووهم فيه أبو حنيفة على منصور، وإنما رواه منصور ابن زاذان عن محمد بن سيرين عن معبد، ومعبد هذا لا صحبة له، ويقال: إنه أول من تكلم فى القدر من التابعين[١]، حدث به عن منصور عن ابن سيرين: غيلانُ بن جامع وهشيمُ بن بشير، وهما أحفظ من أبى حنيفة للإسناد[٢].

الحديث الرابع

- روى الدارقطنى من طريق إسحاق الأزرق -واللفظ له- وأسد بن عمرو وأبى يوسف القاضى عن أبى حنيفة عن موسى بن أبى عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة**».

قال الدارقطني: لم يسنده عن موسى بن أبى عائشة غير أبى حنيفة والحسن بن عمارة وهما ضعيفان[٣].

- ثم رواه من طريق يونس بن بكير عن أبى حنيفة والحسن بن عمارة عن موسى بن أبى عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر عن النبى ﷺ بهذا[٤].

قال الدارقطني: الحسن بن عمارة متروك الحديث، وروى هذا الحديث سفيان الثوري[٥]

---

(١) معبد الجهنى، قال عنه ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: كان صدوقا فى الحديث، وكان أول من تكلم فى القدر بالبصرة. وقال الدارقطني: حديثه صالح ومذهبه ردىء. تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٤٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٧ عقب حديث ٢١).

(٣) سنن الدارقطنى (١/ ٣٢٣: ٣٢٥ حديث ١: ٤) وأخرجه أبو نعيم فى مسند أبى حنيفة (٢٢٦، ٢٢٧) وأبو محمد البخارى (جامع المسانيد ١/ ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٥).

(٤) سنن الدارقطنى (١/ ٣٢٥ حديث ٥) وأخرجه أبو أبو نعيم فى مسند أبى حنيفة (ص٢٢٦).

(٥) أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه (٢/ ١٣٦) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١/ ٢١٧) والبيهقى فى القراءة خلف الإمام (ص١٤٨).

وشعبة[١] وإسرائيل بن يونس[٢] وشريك وأبو خالد الدالانى وأبو الأحوص وسفيان بن عيينة وجرير بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن أبى عائشة عن عبد الله بن شداد مرسلاً عن النبى ﷺ وهو الصواب. اهـ.

فخالف هؤلاء جميعًا أبا حنيفة فى روايته، فرووه مرسلاً ورواه موصولاً، ولا شك فى ترجيح رواية الأكثر على رواية الأقل.

وقد رد العلامة عبد العزيز الفنجانى دعوى تفرد أبى حنيفة بإسناد الحديث، بما رواه أحمد بن منيع فى مسنده: أخبرنا إسحاق الأزرق حدثنا سفيان وشريك عن موسى بن أبى عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «**من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة**»[٣].

الحديث الخامس

- روى من طريق القاسم بن الحكم حدثنا أبو حنيفة عن عبيد الله بن أبى زياد عن أبى نجيح عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «**مكة حرام وحرام بيع رباعها وحرام أجر بيوتها**»[٤].

- ومن طريق محمد بن الحسن حدثنا أبو حنيفة عن عبيد الله بن أبى يزيد كذا قال عن أبى نجيح عن ابن عمرو عن النبى ﷺ أنه قال: «**إن الله حرم مكة فحرام بيع رباعها وأكل**

---

(١) القراءة خلف الإمام للبيهقى (ص١٤٨).

(٢) شرح معانى الآثار (١/ ٢١٧) ولكن عن رجل من أهل البصرة.

(٣) حاشية نصب الراية (٢/ ٧) وإتحاف الخيرة (٢/ ١٦٨).

(٤) سنن الدارقطنى (٣/ ٥٧ حديث ٢٢٣) وأخرجه أبو نعيم فى مسند أبى حنيفة (ص١٨١) وطلحة بن محمد فى مسنده (جامع المسانيد ١/ ٥٠٨).

ثمنها. وقال: من أكل من أجر بيوت مكة شيئًا فإنما يأكل نارًا».

قال الدارقطني: كذا رواه أبو حنيفة مرفوعًا ووهم فيه، ووهم أيضًا فى قوله عبيد الله ابن أبى يزيد. وإنما هو ابن أبى زياد القداح، والصحيح أنه موقوف(١).

- ثم رواه من طريق عيسى بن يونس حدثنا عبيد الله بن أبى زياد حدثنى أبو نجيح عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: إن الذى يأكل كراء بيوت مكة إنما يأكل فى بطنه نارًا. قال الدارقطني: موقوف(٢).

- ومن طريق محمد بن ربيعة حدثنا عبيد الله بن أبى زياد سمع أبا نجيح قال: قال عبد الله بن عمرو: إن الذين يأكلون أجور بيوت مكة. مثله(٣).

فاختلف على ابن أبى زياد القداح، فرواه أبو حنيفة عنه مرفوعًا، ورواه عيسى بن يونس ومحمد بن ربيعة(٤) موقوفًا، ورجح الدارقطنى رواية الوقف لاتفاق ثقتين عليها، وانفراد أبى حنيفة برواية الرفع وهو ضعيف عنده.

---

(١) سنن الدارقطنى (٣/ ٥٧ حديث ٢٢٤) وأخرجه محمد بن الحسن فى كتاب الآثار (ص٧٦) وجاء فيه: عبد الله بن أبى زياد. وأبو عبد الله ابن خسرو فى مسنده (جامع المسانيد ١/ ٥٠٨).

(٢) سنن الدارقطنى (٣/ ٥٧ حديث ٢٢٥).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٥٧ حديث ٢٢٦).

(٤) محمد بن ربيعة الكلابى، قال ابن معين: ثقة. وفى رواية: ليس به بأس. وقال أبو داود: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. تهذيب الكمال (٢٥/ ١٩٦) وقال الدارقطنى فى سؤالات البرقانى (٤٣٠): ثقة.

الحديث السادس

- روى من طريق أبى يوسف القاضى عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن أنس: أن بلالاً أذن قبل الفجر فأمره رسول الله ﷺ أن يصعد فينادى: «إن العبد نام». ففعل وقال: ليت بلالاً لم تلده أمه. وابتل من نضح دم جبينه.

قال الدارقطني: تفرد به أبو يوسف عن سعيد بن أبى عروبة، وغيره يرسله عن سعيد عن قتادة عن النبى ﷺ[(١)].

- ثم رواه من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة: أن بلالاً أذن. ولم يذكر أنسًا. قال الدارقطني: والمرسل أصح[(٢)].

فرجح الدارقطنى رواية عبد الوهاب على رواية أبى يوسف القاضي، كما رجح فى الأحاديث الخمسة السابقة رواية المخالفين لأبى حنيفة على روايته، وهذا الأحاديث الستة تدل على أن حكم الدارقطنى على أبى حنيفة وصاحبيه، كان ناشئًا عن اجتهاد وتتبع لمروياتهم وسبر لأخبارهم، ولم يكن صادرًا عن عصبية وهوى.

ولعلنا بذلك نكون قد أجبنا عن اتهامات الحنفية للدارقطني، ولم يبق إلا تهمة تحامله فى نقد أدلتهم الفقهية، وعلى الجانب الآخر تساهله فى تقوية أدلة الشافعية، ولكى نتعرف على حقيقة ذلك لا بد من ذكر نماذج عملية للأمرين، لنرى أكان محقًّا أم كان متحاملاً ومتساهلاً، وهو ما سنعرض له بتوسع واستفاضة، من خلال بيان أثر سنن الدارقطنى فى مسائل خلافية بين أهل العلم، وهذا أوان الشروع فى ذلك.

---

(١) سنن الدارقطنى (١/ ٢٤٥ حديث ٥٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٤٥ حديث ٥٤).